

## الانطفافة الأردوغانية

## في تعويم الجيش التركي

- د. هدى رزق**

استطاع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قلب الطاولة على الجميع منذ 7 حزيران 2015، وأدخل تركيا في أتون الحرب مع حزب العمال الكردستاني، انسحب من مجمل السياسات التي اتبعتها بعد افتتاحه على الحوار مع عبدالله أوجلان، عن طريق الاستخبارات التركية والاتصال بقيادات جبال قندبل بواسطة حزب الشعوب الديمقراطي، حيث مقرّ حزب العمال الكردستاني. كانت الجولة الأولى من الحوار قد عُقدت من 2008 إلى 2010، والثانية من 2012 إلى 2015، ولكن قبل بدء كل عملية حوار كان هناك تصعيد من حزب العمال الكردستاني وعمليات أمنية واسعة النطاق ضدهم.

اعتبر أن عدم تجاوب الأكراد مع افتتاحه عليهم لإنهاء الحرب التي دامت أكثر من 40 عاماً ستكون وبالاً عليهم، وقال إنه الرئيس الوحيد الذي بإمكانه إعطاهم بعض الحقوق والحوار معهم، وهم أضاعوا هذه الفرصة، أي مقايضة النظام الرئاسي القوي بالحقوق السياسية.

أزمة ثقة أدت إلى انقراض عقد الحوار واعتبر أردوغان أنّ حزب

الشعوب الديمقراطي الذي تحدّاه في إحدى حملاته الانتخابية حزيران 2015 وهُدد بالوقوف ضدّ النظام رئاسي هو عدوّه الرئيسي في البرلمان.

مع استعادة حزب العدالة والتنمية أكثرية البرلمانية بعد انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 بعد خضات أمنية طالت الأكراد ومنظمتهم الشبابية والجموعات اليسارية في العاصمة أنقرة. فتحت الحرب على مصراعها واستطاع أردوغان أن يقلب صورة الداخل التركي برمته، إذ أعلن الحرب على إرهاب «داعش» وحزب العمال الكردستاني، واعتبر غولن وجماعته إرهابيين. ولم يتأخر في الإعلان منذ أيام أنه تمّ القضاء على 7600 مسلح، منهم من قتل في الاشتباكات ومن أصيب بجروح أو اعتقل، ولم يُذكر وقوع أكثر من 600 من قوات الأمن في اشتباكات وفي العمليات العسكرية. ووفقاً للأرقام الحكومية فلقد دمر 11.000 منزل في المدن وفي المقاطعات الكردية حيث حاول حزب العمال الكردستاني القيام بانتفاضة مسلحة بهدف فرض الحكم الذاتي في الشرق وجنوب شرقي تركيا.

استطاع حزب العدالة والتنمية رفع الحصانة عن 152 نائباً في البرلمان التركي، بمشاركة بعض نواب حزب الحركة القومية وبعض نواب حزب الشعب الجمهوري.لم يتأخر الرئيس أردوغان بمحاكمة 117 حزيران/ يونيو على مشروع قانون يسمح ضدهم، وقال إنّ بعض البرلمانيين دعموا أفعال حزب العمال الكردستاني، لا سيما نواب من «حزب الشعوب الديمقراطي»، لذلك ينبغي محاكمتهم فيما تمّت الموافقة عليهما من قبل المحكمة على إحالة 117 منهم إلى المحاكمة. لكن معظم الملفات المتعلقة بزعم حزب الشعب كمال كليتشيدار أو غلو هي ثهم «إهانة الرئيس حيث أصبحت التهمة واحدة من الحالات الأكثر شيوعاً التي فتحت في تركيا منذ انتخاب أردوغان في آب/ أغسطس 2014.

جاءت موافقة أردوغان بعدما تمّ تغيير مواقع عدد كبير من القضاة والمدعين العامين بموجب مرسوم صدر في 5 حزيران/ يونيو 2016. ويعتقد حزب الشعوب الديمقراطي أنّ أردوغان لم يصدّق على مشروع القانون إلا بعدما اتخذ الترتيبات اللازمة في السلطة القضائية، لأنه يمكن السيطرة على العملية القانونية في ما يتعلق بمحاكمة أعضاء البرلمان، بمساعدة القضاة والمدّعين العامين المتعاطفين مع الرئيس و حزب العدالة والتنمية، فيما يعتبر أنّ رفع الحصانات البرلمانية هو قرار سياسي وانتهاك للدستور.

لعبت القوات المسلحة التركية دوراً هاماً في القتال جنباً إلى جنب مع الشرطة والدرك، حيث استخدمت الذبابات والمدفعية في المراكز المدنية كما هي الحال في العراق وى جرش وشرناق ونصيبين. كانت القوانين العسكرية في الماضي تسمح باستعمال قوة الجيش في عمليات الأمن الداخلي، في حال وجهت لها الدعوات من الحكام المحليين أو من الحكومة نفسها، إضافة إلى مبادرة العسكريين في حال وجود تهديد وشيك أو غير مباشر لكن تمّ تعديل هذا القانون عام 2013، من أجل منع التدخلات العسكرية في السياسة بل حدّدت مهامه في حماية البلاد من التدخلات الخارجية، في حين أوكلت للشرطة والدرك عمليات مكافحة الإرهاب. أما اليوم فقد جرى إسقاط هذا القانون حيث سُمي الجيش لقمع تحركات حزب العمال الكردستاني، أطاع الجيش الأوامر لكن الجنرال خلوصي عكر طالب بتعديل القانون لأنّ ما يقوم به الجيش غير قانوني. تمّ إرسال التعديل إلى البرلمان، بعد مشاورات رئيس الوزراء بديرم مع الرئيس التركي في أعقاب اجتماع مجلس الوزراء. التعديل لا يُعطي القيادة العسكرية صلاحيات مطلقة فقط، إنما يعطيها صلاحية الحماية في مسائل الأمن الداخلي لذلك ستكون القيادة مشتركة مع الشرطة لمكافحة الإرهاب.. وهكذا يستعيد الجيش صلاحيات كان فقدها مع حزب العدالة والتنمية.

يُعيد أردوغان العلاقة تدريجياً مع الجيش منذ الإفراج عن الجنرال التركي (الكر باشويغ 2014 شكلت هذا الأمر إشارة أولى لموسى إلى هدنة بين المؤسسة العسكرية والحكومة، عندما كان رئيسها رجب طيب أردوغان والذي لاحقته في حينها فضائح الفساد، بعد إجراء محاكمات جديدة لمئات الضباط الذين صدرت بحقهم أحكام قاسية بالسجن بتهمه التآمر ضدّ الحكومة. ومؤخراً تمّ إلغاء الإدانات في قضية أركينغون أو مؤامرة الانقلاب على حكومة العدالة والتنمية 2007. وعزّت المحكمة سبب إلغاءه إلى عدم كفاية الأدلة بشأن وجود تنظيم إرهابي. وعلى الرغم من تعاطي القوات المسلحة مع التطورات في سورية وفضايا الحدود والحرب مع داعش إلا إنّ الأمر لم يعقها للمشاركة بفعالية في المناورات العسكرية مع دول التحالف الولايات المتحدة بريطانيا السعودية أذربيجان قطر باكستان وبولندا في عملية مختلطة تشمل مكافحة الإرهاب والحرب النفسية.

انتقد الجنرال التركي خلوصي عكر الولايات المتحدة، أثناء لقائه كلمة بعد اختتام هذه المناورات قائلاً: أنّ القوات المسلحة التركية لجأت دوماً إلى حلّ المشاكل من خلال الحوار، لكن لا يتوقع منا أحد أن نتجاهل الانتهاكات التي تطال الأمن والسلام في بلادنا وفي المنطقة، إشارة إلى التعاون الأميركي مع حزب الاتحاد الديمقراطي ووحداث الحماية الكردية والطلب الأميركي بالعودة إلى الحوار الداخلي مع حزب العمال.

استطاع أردوغان أن يجعل من الحرب على حزب العمال الكردستاني مسألة وطنية، بحيث يلتف الجيش والحزب الوطني الأتراك حوله ما يجعله «بطلاً قومياً» يحافظ على وحدة البلاد بعدما استغلّ أخطاء قيادة جبال قندبل التي اعتبرت أنّ إلغاء نتائج الانتخابات البرلمانية من قبله تعني عدم قبوله بشراكة الأكراد، ما دفعهم إلى إعلان حكم ذاتي ودهم به إنّ أعمولة أضوانتهم من أجل الفهم إلى نظام رئاسي. حمل أردوغان كل تركيا ضمن سياسته التي يتراجع عنها بشكل تنكيكي، ويسدّد للمعارضة البرلمانيةِ الضربة تلو الأخرى من أجل استكمال مشروعه الرئاسي، متهما زعيم المعارضة بالخيانة بسبب زيارة قام بها هذا الأخير إلى السجناء والمرضى «بدون تمييز»، وبأنه «سيترك الأمر للامة» لإعلانه درساً، حدث الأمر بعد تعرّض كليتشيدار أوغلو لهجوم من مجموعة ألقت عليه رصاصاً، عندما قدم للمشاركة بجنازة العسكريين الذين قتلوا في التفجير الأخير.

# البناء

## الأردن: «أول الرقص حجلة»!

- مايا زهرالدين**

هناك من تدريّه وتقضي له بعض مصالحه وتتفد له طلباته، سرعان ما ينكر معروفك معه وينسى دعمك، وإذا نسحت له فرصة للإقتضاض عليك أو النيل منك فإنه لا يتوانى عن ذلك ويفتك بك، متناسيا بذلك كل ما قدّمته إليه من مال وسلاح وشرعية!

أما «الحجلة» فهي طريقة مشي طائر الحجل، والتي هي أقرب ما تكون للرقص منها للمشي، ويستخدم المثل عند ظهور بوارد لا يحبّها القائل ولا يرتاح لها وحكماً «سيتحنجل» الأردنية بعد قراءة ما نود قوله...

طوال الحرب العدوانية على سورية كان الأردن منخرطاً بالمؤامرة على سورية وشعبها بل داعماً للإرهاب فيها بكل أشكال الدعم والتدريب والتسليح لتلبية للرغبة الخليجية والصهيوي.أمريكية.

آلاف الشهداء في سورية بفعل الإرهاب ولم يرف جفن الأردن الرسمي، ولم يعترف كنظام على لسان الناطق باسمه بالإرهاب إلا بعد أن اعترف سيده الأميركي بوجوده في سورية، وقد كان الإرهاب نفسه وإلى اليوم على إعلام النظام الرسمي وقنواته التابعة الخاصة معارضة معتدلة وثوار حرية وحقائهم سلام ومحاهدين، ضدّ «نظام الأسد» كما يجهدون بتعميهه نقلًا عن الراعي الرسمي «جزيرة» قطر وأختاتها.

وفي اليوم الأول من شهر رمضان يعلن الناطق باسم الحكومة الأردنية أنّ الأيدي الأثمة «الإرهابية» استهدفت مقرًا لجهات المخابرات (المنخرط بمؤامرة تدمير سورية والعراق)، مما أسفر عن استشهاده خمسة عناصر بينهم ضباط في داخل مقرّهم، الواقع على تخوم مخيم اللاجئين الفلسطيني «البعجة» للعضلات.

وقال اندريه كيلين مدير قسم التعاون الأوروبي التابع لوزارة الخارجية الروسية أمس، «ليس هناك شيء جديد فيما يتعلق بتحركات السفن الحربية الأمريكية.. ونحن على علم بتحركات حاملات الطائرات الأميركية في المتوسط وفي البحور الأخرى، وهو أمر يتوافق مع حرية الملاحة والحق في العبور السلمي».

لكن العلاقات الإسرائيلية التي تدخلت في المحادثة، لكن معظم الملفات المتعلقة بالعمليات العسكرية، ووفقاً للأرقام الحكومية فلقد دمر 11.000 منزل في المدن وفي المقاطعات الكردية حيث حاول حزب العمال الكردستاني القيام بانتفاضة مسلحة بهدف فرض الحكم الذاتي في الشرق وجنوب شرقي تركيا.

استطاع حزب العدالة والتنمية رفع الحصانة عن 152 نائباً في البرلمان التركي، بمشاركة بعض نواب حزب الحركة القومية وبعض نواب حزب الشعب الجمهوري.لم يتأخر الرئيس أردوغان بمحاكمة 117 حزيران/ يونيو على مشروع قانون يسمح ضدهم، وقال إنّ بعض البرلمانيين دعموا أفعال حزب العمال الكردستاني، لا سيما نواب من «حزب الشعوب الديمقراطي»، لذلك ينبغي محاكمتهم فيما تمّت الموافقة عليهما من قبل المحكمة على إحالة 117 منهم إلى المحاكمة. لكن معظم الملفات المتعلقة بزعم حزب الشعب كمال كليتشيدار أو غلو هي ثهم «إهانة الرئيس حيث أصبحت التهمة واحدة من الحالات الأكثر شيوعاً التي فتحت في تركيا منذ انتخاب أردوغان في آب/ أغسطس 2014.

جاءت موافقة أردوغان بعدما تمّ تغيير مواقع عدد كبير من القضاة والمدعين العامين بموجب مرسوم صدر في 5 حزيران/ يونيو 2016. ويعتقد حزب الشعوب الديمقراطي أنّ أردوغان لم يصدّق على مشروع القانون إلا بعدما اتخذ الترتيبات اللازمة في السلطة القضائية، لأنه يمكن السيطرة على العملية القانونية في ما يتعلق بمحاكمة أعضاء البرلمان، بمساعدة القضاة والمدّعين العامين المتعاطفين مع الرئيس و حزب العدالة والتنمية، فيما يعتبر أنّ رفع الحصانات البرلمانية هو قرار سياسي وانتهاك للدستور.

لعبت القوات المسلحة التركية دوراً هاماً في القتال جنباً إلى جنب مع الشرطة والدرك، حيث استخدمت الذبابات والمدفعية في المراكز المدنية كما هي الحال في العراق وى جرش وشرناق ونصيبين. كانت القوانين العسكرية في الماضي تسمح باستعمال قوة الجيش في عمليات الأمن الداخلي، في حال وجهت لها الدعوات من الحكام المحليين أو من الحكومة نفسها، إضافة إلى مبادرة العسكريين في حال وجود تهديد وشيك أو غير مباشر لكن تمّ تعديل هذا القانون عام 2013، من أجل منع التدخلات العسكرية في السياسة بل حدّدت مهامه في حماية البلاد من التدخلات الخارجية، في حين أوكلت للشرطة والدرك عمليات مكافحة الإرهاب. أما اليوم فقد جرى إسقاط هذا القانون لأنّ ما يقوم به الجيش غير قانوني. تمّ إرسال التعديل إلى البرلمان، بعد مشاورات رئيس الوزراء بديرم مع الرئيس التركي في أعقاب اجتماع مجلس الوزراء. التعديل لا يُعطي القيادة العسكرية صلاحيات مطلقة فقط، إنما يعطيها صلاحية الحماية في مسائل الأمن الداخلي لذلك ستكون القيادة مشتركة مع الشرطة لمكافحة الإرهاب.. وهكذا يستعيد الجيش صلاحيات كان فقدها مع حزب العدالة والتنمية.

يُعيد أردوغان العلاقة تدريجياً مع الجيش منذ الإفراج عن الجنرال التركي (الكر باشويغ 2014 شكلت هذا الأمر إشارة أولى لموسى إلى هدنة بين المؤسسة العسكرية والحكومة، عندما كان رئيسها رجب طيب أردوغان والذي لاحقته في حينها فضائح الفساد، بعد إجراء محاكمات جديدة لمئات الضباط الذين صدرت بحقهم أحكام قاسية بالسجن بتهمه التآمر ضدّ الحكومة. ومؤخراً تمّ إلغاء الإدانات في قضية أركينغون أو مؤامرة الانقلاب على حكومة العدالة والتنمية 2007. وعزّت المحكمة سبب إلغاءه إلى عدم كفاية الأدلة بشأن وجود تنظيم إرهابي. وعلى الرغم من تعاطي القوات المسلحة مع التطورات في سورية وفضايا الحدود والحرب مع داعش إلا إنّ الأمر لم يعقها للمشاركة بفعالية في المناورات العسكرية مع دول التحالف الولايات المتحدة بريطانيا السعودية أذربيجان قطر باكستان وبولندا في عملية مختلطة تشمل مكافحة الإرهاب والحرب النفسية.

انتقد الجنرال التركي خلوصي عكر الولايات المتحدة، أثناء لقائه كلمة بعد اختتام هذه المناورات قائلاً: أنّ القوات المسلحة التركية لجأت دوماً إلى حلّ المشاكل من خلال الحوار، لكن لا يتوقع منا أحد أن نتجاهل الانتهاكات التي تطال الأمن والسلام في بلادنا وفي المنطقة، إشارة إلى التعاون الأميركي مع حزب الاتحاد الديمقراطي ووحداث الحماية الكردية والطلب الأميركي بالعودة إلى الحوار الداخلي مع حزب العمال.

استطاع أردوغان أن يجعل من الحرب على حزب العمال الكردستاني مسألة وطنية، بحيث يلتف الجيش والحزب الوطني الأتراك حوله ما يجعله «بطلاً قومياً» يحافظ على وحدة البلاد بعدما استغلّ أخطاء قيادة جبال قندبل التي اعتبرت أنّ إلغاء نتائج الانتخابات البرلمانية من قبله تعني عدم قبوله بشراكة الأكراد، ما دفعهم إلى إعلان حكم ذاتي ودهم به إنّ أعمولة أضوانتهم من أجل الفهم إلى نظام رئاسي. حمل أردوغان كل تركيا ضمن سياسته التي يتراجع عنها بشكل تنكيكي، ويسدّد للمعارضة البرلمانيةِ الضربة تلو الأخرى من أجل استكمال مشروعه الرئاسي، متهما زعيم المعارضة بالخيانة بسبب زيارة قام بها هذا الأخير إلى السجناء والمرضى «بدون تمييز»، وبأنه «سيترك الأمر للامة» لإعلانه درساً، حدث الأمر بعد تعرّض كليتشيدار أوغلو لهجوم من مجموعة ألقت عليه رصاصاً، عندما قدم للمشاركة بجنازة العسكريين الذين قتلوا في التفجير الأخير.

التابع لمنطقة «عين الباشا» شمال العاصمة الأردنية عمّان، وختم الناطق بيانه بالتهديد والوعيد، وبأنّ الإرهاب سيعاقب عقابيا شديداً، وأنّ الأردن واحة آمن وأمان واستقرار – وكان متأثراً جداكعاداته «التأثيرية» على الشعب السوري!

هنا بدأت ردود الفعل الغاضبة والمستنكرة شعبيا، علماً أنّ ما من أحد استنكر يوماً ما يفعله النظام وأثمته في الماسجد من تحريض ودعم واضح فاضح للمجموعات الإرهابية «المعتدلة» في سورية – يا للهول، صار الثوار إرهابيين وعادت مسرحية «العنترية» بمسمّى جديد غير الكساسبية والثّار له وعواظم الأمور.

ساعات ويعود الناطق ليظهر مجدداً مخاطباً شعبه بأنّ الحادث فردي، وأنه بالتعاون مع العناشير الشريفة تمّ إلقاء القبض على المشتبه به قاتل عناصر المخابرات الارهابي، لتثور نائرة الشعب وكيف للناطق أنّ يتحدث عن حادث فردي فيما العناصر الخمسة الذين قتلوا نال كل منهم أربع رصاصات على الأقل؟

وتقول الرواية أنّ شاباً عمره 21 سنة دخل مقرّ أهمّ جهاز أمني في البلد وهو يحمل مسدساً من عيار 7 ملم وقتل 5 من منتسبي الجهاز ب 4 طلقات لكل منهم مما يعني أنه أعاد تعبئة مسدسة 3 مرات على الأقل دون أن يدافعا عن أنفسهم!

واقمت بالتحليل – المصادر نفسها: البيان الأولي قال إنّ المختبر الجنائي جمع فوارغ من أسلحة أوثوماتيكية – حرب الجاني بسيارة حسب شاهد عيان لكنه حرب لمسافة 7 كلم فقط، ثمّ اختبأ في جامع أنّه مهجور مع أنّ الصور توضح وجود سجاد نظيفاً!

الفيديو الذي نشره المقرّب من النظام الإعلامي محمد الوكيل يوضح أنّ شباب «العوازم» من أكبر العناشير الأردنية صاحبة النفوذ المطلق – ألقوا القبض عليه في حين تلا وزير الإعلام المونمي بيانا قال فيه إنّ الأجهزة الأمنية هي من الفت

القبض على القاتل، وأنّ الحادث يبدو فريداً! هذا إكله إضافة للجدل على جنسية الإرهابي المزعوم، وتبيّن لاحقا أنه أردني وليس سوري.

آلا يستحق الشعب المكلوم والقلق بيانا متماسكاً قابلاً للتصديق لقطع دابر الشائعات – إلى متى يستمرّ الغباء و الاستهتار الإعلامي الرسمي؟

هذا وكان الملك الأردني غادر إلى أوروبا كالعادة لقاءه شهر رمضان الكريم وهو الذي لا يتواجد في بلده إلا نادراً كما كان يفعل الرئيس سعد الحريري سابقاً حتى عاد إلى لبنان بعد انتهاء صلاحيته، لتكون خسارته مزدوجة من الداعمين وحاضنته بدليل الانتخابات البلدية الأخيرة – فهل ستكون خسارة ملك الأردن كصديقه سعد؟

وأخيراً وجه الداعية «التكفيري» الأستاذ الجامعي في الجامعة الأردنية التي تعتبر صرحاً تعليمياً بارزاً في المملكة المدعو أمجد قورشة – رسالة إلى قيادة الجيش والمخابرات بالتروّي لأنّ استهداف الإرهاب يودي بحياة المدنيين، وينظره هم «جبهة النصرة» و«الجيش الحر» كون كما نشر بعض الناشطين أنّ عمليات عسكرية بدأت في منطقة جرش ضدّ بؤر الإرهاب ذهاباً إياباً إلى سورية ومقرّها مدينة جرش القريبة من اربد عاصمة الرمثا المحاذية لسورية...

من أمثال الأرائنة الشهيرة: «اللي بتركّه وراك بيحط ايده في جيبته، فيل فيموأ أخيراً أنّ الإرهاب لا بدّ أن يرتدّ على داعيمه عاجلاً لم أجلاً؟ وهل سيخجلون نظاماً وحكومة وشعباً إلا ما رحم ربي – ويتوقفون عن سفك الدماء السورية العراقية بدمعهم المطلق لها على كافة الصعد؟

أشك في ذلك، لأنّ صديقي المناضل من الأردن قال لي: «ما تنتهي» نحن غارقون في العنتريات وأرأسا كبير بما لا يتناسب مع حجمنا وستكون نهايتنا اليمة وخيمة مأساوية وسندفع الثمن وحدنا.

### كوا ليسا

تساءلت جهات أمنية
معنية بمكافحة الإرهاب
عن سرّ الإصرار
الفرنسي على البطولة
الأوروبية بتظاهرات
حشود في مناخ تصعيد
الحرب مع داعش
وتزايد التهديدات عما
إذا كان هناك استدرج
لعملية إرهابية تحتاجها
فرنسا لتبرير الخروج
إلى حرب في ليبيا
بعد التفويض الأممي
بصورة تشبه ما جرى
بعد الحادي عشر
من أيلول 2001 مع
الأميركيين وحربي
العراق وأفغانستان...

## دعوات أوروبية لـ«التاتو» لإيجاد حلول وسط مع روسيا وآمال أميركية بتتنفيذ «مينسك» قبل رحيل أوباما

# واشنطن تعرض عضلاتها في المتوسط والأسود لكن موسكو ترد

أركان الجيش الجورجي إلى بولندا لحضور هذه المناورات.

وكان المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف قد أعلن سابقاً أنّ التدريبات في بولندا التي تضع في أساسها «قصة واضحة» (روسيا خصم محتمل) لا تساعد على خلق أجواء الثقة والأمن في العلاقات بين الجانبين.

هذا و أعلن السفير الروسي لدى مينسك ألكسندر سوريكوف أنّ نشر روسيا قوات في مناطق متاخمة لحدود بيلاروس إجراء وقائي، ويأتي على خلفية تنامي الراديكالية في أوكرانيا.

وقال السفير الروسي في مؤتمر صحفي في مينسك «بدأت الراديكالية في أوكرانيا تصعد من جديد، ويتمثل ذلك بتشكيل جماعات من أقصى اليمين، أكثر تطرفاً من «القطاع الأيمن»... تعود أوكرانيا إلى تقطة الحرب، وذلك أمر لا نرغب فيه بناتاً».

وشدّد السفير الروسي على أنّ موسكو تتخذ إجراءات وقائية، مضيفاً أنه لا ينبغي أن تخشى بيلاروس من هذا التطور، مشيراً إلى أنّ روسيا وبيلاروس تؤكّان دعمهما المشترك إلى تعزيز علاقاتهما في المستقبل.

وفي شأن متصل، أعربت الولايات المتحدة عن أملها بأنّ اتفاقات مينسك الخاصة بتسوية الأزمة الأوكرانية، ستنفذ قبل انتهاء ولاية الرئيس الأميركي الحالي باراك أوباما.

ونقل عن سوزان رايس مستشارة الرئيس الأميركي للامن القومي قولها «هذه المسألة يمكن حلها قبل انتهاء صلاحيات الإدارة الحالية، إذا أبدى الرئيس ارادة سياسية كافية».

وأضافت أنّ هناك ما يسمح بالاعتقاد بأنّ موسكو تسعى إلى تنفيذ اتفاقات مينسك، معربة عن أملها بأنّ هناك ما يكفي من القدرات والوقت للحل، مؤكّدة أنّ واشنطن تربط اقتضت الضرورة، رغب نحو تنفيذ الاتفاقات بين المفروضه على روسيا، مشيرة إلى أنّ تنفيذ «مينسك» يسمح بتسوية الأزمة في شرق أوكرانيا مع الحفاظ على سيادتها ووحدة أراضيها.

في حينها، قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أمس، إنّ العقوبات المفروضه على روسيا بسبب أزمة أوكرانيا ليست هدفاً في حد ذاتها وإنّ تطبيق اتفاق مينسك للسلام في أوكرانيا مسألة أساسية لإلغاء العقوبات. ميركل أضافت أيضاً أنّ الاتحاد الأوروبي يجب أن يستهدف على المدى الطويل إقامة منقطة اقتصادية مع موسكو تمتد من ميناء قلايدوبوستك الروسي الواقع على المحيط الهادي إلى لشبونة.

معاهدة الحد من الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى الموقعة في عام 1987 ، باعتبار أنّ هذه المعاهدة لم تعد تتوافق مع مصالح الأمن القومي الروسي.

وتابعت الصحيفة أنّ مصير المعاهدة بات مهدداً، وأشارت إلى قرار روسيا بنشر منظومات «إسكندر» العملياتيّة التكتيكية في مقاطعة كالينينغراد (وهي جيب روسي يحده ليتوانيا وبولندا)، معتبرة أنّ هذه الخطوة التي لم تنتهك نص المعاهدة، تعد في الوقت نفسه اختراقاً لروحها. لكن موسكو تصر على أنّ نشر قاعدة الدرع الصاروخية في رومانيا يعد انتهاكاً مباشراً للمعاهدة، علماً بأنّه يمكن تزويد منصات الإطلاق التي زودت بها القاعدة، بصواريخ قصيرة المدى بسهولة.

ودعت الصحيفة حلف «الناتو» إلى تعليق خطهه المتعلقة بالدفاع المضاد للصواريخ فوراً، والتوجه لإطلاق حوار وسط مع روسيا، حيث لفتت في هذا الخصوص إلى أنّ منظومات الصواريخ الاعتراضية التي يعتمد «الناتو» عليها لبناء المنظومة المضادة للصواريخ، غير قادرة على اعتراض الصواريخ الروسية الحديثة، التي تحمل رؤوساً قتالية عدة.

وقال المتحدث باسم قيادة القوات المسلحة البولندية بيتر فالاتيخ إنّ العسكريين الجورجيين لم يصلوا إلى بولندا رغم توجيه دعوة رسمية لهم للمشاركة في التدريبات.

وكانت سلطات جورجيا قد قررت في وقت سابق عدم المشاركة في مناورات حلف الناتو في بولندا بسبب مرض «جذري الماء»، وبعد تسجيل عدة إصابات بهذا المرض في سريه مشاة تابعة للجيش الجورجي وذلك قبيل توجهها إلى بولندا للمشاركة في المناورات. وتكررت وزارة الدفاع الجورجية أنها قررت عدم المشاركة في الغالبية لكي لا تعرض جنود الحلف للمعدوى، وستوجه رئيس

# باريس تشر شاحنات قمامة خاصة لمواجهة الاضراب و تُحقّق مع فرنسي في أوكرانيا حطّط لعمل إرهابي

## يورو 2016 تنطلق بتعزيزات أمنية و مشاغبات أنجليزية

إضافة في الصباح لإزالة القمامة المتراكمة في ظل إضراب عمال معالجة النفايات، وأضافت «بالطبع سيستغرق الأمر عدة أيام». وخوفاً على صورة فرنسا الدولية قال وزير النقل آلان فيدالييه، إنّ سائقي القطارات سيجربون على ضمان توفير وسائل النقل العام للمشجعين إذا اقتضت الضرورة، وقال «إذا تطلب الأمر استصدار أمر رسمي .. فسقوقم بذلك.. لن يكون هناك تفاوض بعد الآن. لم يعد هناك أي سبب لمواصلة الإضراب إذا لم تكن هناك أسباب سياسية». وكان فيدالييه وايدالغو يتحدثان قبل ساعات من المباراة الافتتاحية للبطولة والتي من المفترض أنّ تؤكد قدرة البلاد – التي لا تزال تعاني من تداعيات هجمات إرهابية في تشرين الثاني – على إدارة حدث دولي كبير بسلامة. في غضون ذلك، أطلقت الشرطة الفرنسية غازات مسيلة للدموع لتفريق أنصار المنتخب الإنكليزي بمدينة مرسيليا، جنوبي البلاد، بعدما أخذوا يرددون شعار «أين داعش».

كما واحتدمت المواجهات، قرب حثنتين، قصدهما العنان من المشجعين الإنكليز، وفق ما نقلت صحيفة «ديلي ميل» البريطانية.

هذا ورجحت المصادر أنّ يكون شبان فرنسيون من أبناء المدينة قد هاجموا، في البداية، المشجعين البريطانيين مما أدى إلى توتر الوضع.

واضطر عدد من الحلات التجارية والمطاعم إلى منقطة المواجهات إلى إغلاق الأبواب خشية حدوث أضرار، فيما شهد مشجع إنكليزي مضرباً بدمه عقب المواجهة مع الشرطة. وقال مسؤول بإشراف الفرنسية إنّ اثنين من المشجعين البريطانيين أصيبا، بينما لحقت إصابات طفيفة بأربعة من ضباط الشرطة، مشيراً أنّ الحوادث في مارسيليا تضمنت مشاجرات بين نحو مئة بريطاني ونحو خمسين من السكان.